

حقق أفضل نسب تشغيلية في القطاع

«الدوحة» يرفع أرباح الربع الأول بنسبة 15,2٪ إلى 363 مليون ريال قطري

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الدوحة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني عن النتائج المالية للبنك كما في نهاية الربع الأول من 2011، حيث سجل نمو ملحوظاً في صافي أرباح الربع الأول من عام 2011 بواقع 15,2٪ بقيمة 363 مليون ريال قطري بالمقارنة مع 315 مليون ريال قطري عن نفس الفترة من العام الماضي، وارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 33,4٪ ليصل إلى 393 مليون ريال قطري.

وأضاف أن صافي القروض والسلف بلغ 26,1 مليار ريال قطري، وارتفع إجمالي الأصول 2 مليار ريال قطري ليصل إلى 46,4 مليار ريال قطري بالمقارنة مع مبلغ 44,4 مليار ريال قطري كما في 31 مارس 2011، وهو ما يعني تحقيق نسبة نمو تزيد على 4,5٪، كما نمت الودائع بنسبة 3,1٪ لتصل إلى 28 مليار ريال قطري كما في 31 مارس 2011 بالمقارنة مع 27,2 مليار ريال قطري عن نفس الفترة من العام الماضي الأمر الذي يعكس قوة السيولة المتوافرة لدى البنك.

من جانبه، قال العضو المنتدب لبنك الدوحة الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني: «إن البنك قد أصبح عبر السنوات يتمتع بملاءة مالية قوية حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين كما في 31 مارس 2011 6,2 مليار ريال قطري مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 17٪ خلال الإثني عشر شهراً الماضية، كما ارتفع رأسمال البنك المدفوع خلال السنوات وصل كما في 31/3/2011 إلى 2,07 مليار ريال قطري، مما يعكس حجم وثقة المساهمين القوية بالبنك».

التوظيف الأمثل لأموال المساهمين

وأشار إلى أن البنك حقق من خلال التوظيف الاستراتيجي الأمثل لأموال المساهمين ورفع مستويات الأداء نسبة عائد على متوسط حقوق المساهمين تعادل 25,6٪ كما في 31 مارس 2011، وهي تعد من بين أفضل النسب في هذا القطاع، مشيراً إلى أن البنك حقق أيضاً نسبة عائد مرتفعة جداً على متوسط إجمالي الموجودات حيث بلغت 3,1٪ كما في 31 مارس 2011 مما يدل على مدى كفاءة استخدام حقوق المساهمين وعلى فاعلية استراتيجيات توظيف الموجودات



الشيخ فهد آل ثاني



الشيخ فهد آل ثاني

26,1 مليار ريال

قطري صافي القروض

والسلف.. وإجمالي

الأصول نما

إلى 46,4 ملياراً

لدى البنك. وأكد أن البنك حقق نسب نمو ملحوظة أيضاً في مصادر الدخل الرئيسية مثل الدخل من الفوائد وإيرادات القطع الأجنبي بالمقارنة مع الفترة السابقة مما يعكس مدى قدرة البنك على تحقيق الإيرادات ويدل على حسن الأداء التشغيلي فيه. وحول أداء وإنجازات البنك في الربع الأول من عام 2011، قال الرئيس التنفيذي للبنك ر. سيتارامان إن ما تم تحقيقه في الربع الأول من عام 2011 لم يكن استمراراً للإنجازات المحققة في عام 2010 وحسب

بل تجاوز توقعات العملاء في هذا الشأن، إضافة إلى المحافظة على الريادة في الأداء والابتكار والأمن والجودة.

وفي معرض الحديث عن المستوى العالي من الخدمات التي يقدمها البنك، أوضح أن بنك الدوحة حصل على شهادة ISO 20000 مقابل التزامه المستمر بالمعايير العالمية.

وأشار إلى أن بنك الدوحة يعتبر المؤسسة الأولى في منطقة الخليج الذي يحصل على شهادة ISO 20000، وتعد شهادة ISO 20000 المعيار العالمي الأول الذي يعني إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وقد حدد بنك الدوحة سياسته الخاصة بإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات، حيث عمل على تبني أحدث التقنيات التكنولوجية التي تحقق التكامل بين الموارد التكنولوجية والبشرية في سبيل دعم كافة العمليات والأعمال وتحسينها، مشيراً إلى أن بنك الدوحة قد دشّن رسمياً مركز خدمة النقد للشركات في مقره الرئيسي الواقع في شارع حمد الكبير، وتعد هذه المبادرة الأولى من نوعها أسوة بالكثير من مبادرات بنك الدوحة السابقة في مجال إدارة النقد. ويضمن

هذا المركز تقديم الخدمات النقدية ذات القيمة المضافة لعملائه الكرام من الشركات.

منتجات مبتكرة

وقال إن البنك أطلق العديد من المنتجات المبتكرة، حيث أبرم اتفاقية لتحويل الأموال مع قطر للتنمية وذلك استكمالاً لمساعيها الرامية إلى تقوية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطر، ولن تساعد هذه الاتفاقية على تعزيز نمو هذا القطاع فحسب بل ستساهم في توسيع نطاق تأثيره في دفع عجلة تطوير هذه الشريحة الرئيسية من الأعمال، مشيراً إلى أن بنك الدوحة الذي يعد رائداً في مجال تقديم الحلول المبتكرة إلى العملاء قد أطلق الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال، مما يدل على التزام البنك المستمر بتلبية احتياجات العملاء في حياتهم اليومية، حيث تمكن هذه الخدمة العملاء من الوصول إلى أموالهم بصورة مباشرة وفورية، وتمكنهم أيضاً من الوصول إلى تفاصيل حساباتهم المصرفية والقيام بعمليات تحويل الأموال بين حساباتهم الخاصة أو إلى أي مستفيد مسجل في هذه

الخدمة، هذا بالإضافة إلى توفير إمكانية سداد فواتير الخدمات العامة ومستحقات البطاقات الائتمانية..

وعلى صعيد الخدمات المصرفية الدولية، بين ر. سيتارامان إن بنك الدوحة قد أبرم اتفاقية لتحويل الأموال مع البنك الوطني المحدود في بنغلاديش الذي يعد أكبر بنك خاص هناك. وفيما يتعلق بالبرامج التي تخصص بمنح جوائز للعملاء والتي اعتمد بنك الدوحة على إطلاقها، بين أنه قد تم إطلاق برنامج الدانة لعام 2011 حاملاً في طياته جوائز لا مثيل لها في قطر، فبرنامج الدانة لهذا العام اتخذ من عام 2022 سمة مميزة له، حيث سيتم الإعلان عن الفائزين العشرة الأوائل في سلسلة من السحوبات التي سيصل عددها إلى أحد عشر سحباً سنجرى خلال العام، وسيوزع من خلالها جوائز نقدية على 110 عملاء من عملاء البنك بقيمة إجمالية 2,224,200 ريال قطري، وبات بذلك برنامج الدانة من بنك الدوحة علامة تجارية معروفة لدى كل فرد في قطر، مما يدفع البنك لدعوة الجميع

للمشاركة فيه. المسؤولية الاجتماعية

وأما على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات، فقد أشار ر. سيتارامان إلى قيام بنك الدوحة في مطلع هذا العام بتاريخ 19 فبراير بتنظيم حملة تنظيف لشرطي الوكرة بالتنسيق مع مجلس البيئة وبلدية الوكرة، كما نظم بنك الدوحة أيضاً حملة «انقدوا شواطئنا اليوم، لتبقى لأطفالنا غداً»، وذلك بالتزامن مع مبادرات بنك الدوحة على صعيد الصيرفة الخضراء بهدف نشر الوعي البيئي الذي يساهم في تكريس الإحساس بأهمية المسؤولية الاجتماعية والثقافة الخضراء التي تقع على عاتق المؤسسات، وقد تحقق ذلك من خلال المشاركة الكاملة من قبل الموظفين بصفتهم أصدقاء للبيئة، مبيناً أنه في الثاني من مارس 2011 أطلق كل من بنك الدوحة ومنظمة اليونيسكو بصورة مشتركة برنامج المدارس البيئية في قطر، ومن خلاله يلتزم بنك الدوحة بشراكة طويلة الأجل مع المنظمة بهدف خلق قاعدة تقوم من خلالها المدارس بالمساهمة في التنمية والتوعية في المجالين البيئي والاجتماعي وعلى المستويين المحلي والعالمي.

«المتنى للاستثمار» ترى أن تعافي السوق مرهون بتنفيذ «التنمية»

الإبراهيم: «قانون هيئة أسواق المال»

يحتوي على متطلبات تعجيزية ويصعب تطبيقه

توقع نائب رئيس أول لإدارة الأصول في شركة المتنى للاستثمار زياد الإبراهيم أن القطاعات البنوك والصناعة والخدمات ستكون القطاعات الناشطة واللاعب الرئيسي في السوق مستقبلاً، مستخدماً بقية القطاعات، مشيراً إلى أن نشاط هذه القطاعات مرهون بمدى تطبيق مشاريع خطة التنمية المعلن عنها.

وقال الصحافي هاشم عقد المؤتمر الصحافي للشركة لاستعراض تقريرها الاقتصادي عن أداء السوق خلال الربع الأول إن السوق يحتاج إلى أكثر من قانون لتحفيز المسار الاقتصادي غير قانون هيئة أسواق المال، مشيراً إلى أن قانون هيئة أسواق المال يشوبه أكثر من ثغرة ويحتوي متطلبات تعجيزية ويصعب تطبيقه.

ولفت خلال عرضه لأبرز مؤشرات تطورات السوق الكويتي خلال الربع الأول إلى أن عامل عدم الاستقرار وانتشار موجات الاضطرابات السياسية في الدول العربية أدى إلى انخفاض الأسواق بشكل كبير، بالإضافة إلى كارثة تسونامي في اليابان التي زادت الأمر سوءاً، مشيراً إلى أن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن في منأى من الآثار القاسية لهذه الحوادث الإقليمية والطبيعية، حيث أن جميع هذه العوامل تصارفت لتؤثر على السوق على الرغم من الارتفاع القوي لأسعار النفط.

وأوضح الإبراهيم أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية قد انخفض بنسبة 9,49٪، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤشر الوزني للسوق والذي انخفض بنسبة 9,47٪، بينما مؤشر الشركات الإسلامية قد سجل انخفاضاً بنسبة 1,80٪، لافتاً إلى أن هذا الانخفاض الهامشي يعود في المقام الأول لتماثل سهم بيت التمويل الكويتي وهو من أكبر الأسهم الإسلامية في بورصة الكويت، فضلاً عن أدائه القوي من بين الشركات الإسلامية الأخرى.

وذكر أن القطاعات الثمانية في السوق سجلت نمواً سلباً خلال الربع الأول من العام، حيث شهد قطاعا الصناعة والاستثمار الانخفاض الأعلى، بينما شهد قطاع التأمين أدنى انخفاض.

وأشار إلى أن أداء قطاع الاستثمار انتمى بالضعف بعد تعذر إتمام صفقة «زين - اتصالات»، كما خسرت شركة مجموعة الصفاة نسبة 4,4٪ من القيمة الرأسمالية خلال الربع، وذلك بسبب سوء نتائج السنة المالية 2010 التي أعلنتها الشركات الرزمية والتابعة.

وبخصوص القطاع العقاري أفاد بيان الشركة الوطنية العقارية هي من قادت سيناريو الانخفاض (38,10٪)، بينما



زياد الإبراهيم الأول من اليسار وعبدالله العلي خلال المؤتمر الصحافي (قاسم باشا)

قيمة رأسمال السون ورأسمال الشركات الإسلامية		رأسمال قطاعات السوق - مليون دينار كويتي	
القطاع	30 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	التغيير %
البنوك	14,583,66	13,527,57	(1056,06) 7,24
الاستثمار	2,931,69	2,462,21	(469,48) 16,01
التأمين	333,26	323,80	(9,46) 2,84
العقار	1,914,53	1,743,14	(171,39) 8,95
الصناعة	2,925,57	2,406,58	(518,99) 17,74
الخدمات	10,614,32	9,359,70	(1,254,62) 11,82
الأغذية	811,42	742,63	(68,79) 8,48
غير	2,187,12	2,007,41	(179,72) 8,22
الكويتي	36,301,56	32,573,03	(3,728,53) 10,27
إجمالي	36,301,56	32,573,03	(3,728,53) 10,27
السوق	36,301,56	32,573,03	(3,728,53) 10,27

● بلغات القيمة الرأسمالية للشركات الإسلامية

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

● بلغات القيمة الرأسمالية للسوق

شركة مملوكة

لـ «صافتك»

توقع عقد شراء

أفادت شركة الصفاة تك القابضة (صافتك) بأن شركة تابعة لها ومملوكة بنسبة 100٪ وهي شركة المعرفة النموذجية للخدمات التعليمية قامت بتوقيع عقد شراء مدرستين بهدف التوسع وزيادة الإيرادات، مشيرة إلى أن إجمالي مبلغ الشراء هو 4 ملايين دينار وقد تم دفع مبلغ وقدره 2,05 مليون دينار على أن يتم الانتهاء من تسديد كامل المبلغ بعد إتمام عملية تحويل ملكية المدارس المذكورة للشركة المعرفة النموذجية للخدمات التعليمية.

مزايا لبيع 5٪

من أسهم «ميناء

العقارية»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه سيتم يوم الثلاثاء المقبل عقد مزايا لبيع عدد 10 ملايين سهم من أسهم شركة ميناء العقارية تمثل نسبتها 5,09٪ من رأسمال الشركة ببيع إبتدائي قدره 100 فلس للسهم الواحد أي بقيمة إجمالية قدرها مليون دينار، حيث تم الاتفاق بين كل من شركة بيت الأوراق المالية طرف بائع وشركة الأمان للاستثمار طرف مشتر مبدئي.

وذكرت الشركة أن المزايا يخضع للشروط التالية: أولاً، على أي فرد لدى وسيطه في موعد أقصاه الساعة العاشرة صباحاً من يوم التنفيذ الموافق 26 الجاري شيكاً مصدقاً بقيمة 10٪ من الثمن الإجمالي المشار إليه أعلاه.

ثانياً، يفتح باب المزايا في تمام الساعة 12,45 ظهراً من يوم التنفيذ المذكور أعلاه بقاعة الدون الثامن من مبنى سوق الكويت للأوراق المالية، وسيبقى المزايا في تمام الساعة 1 ظهراً من اليوم نفسه على المشتري الإبتدائي ما لم يتقدم مشتري آخر بسعر أعلى.

ثالثاً، تراعى الوحدات السعوية المعول بها بالسوق في المزايا ويجوز لأي من المزايايين الزيادة بائعاً من وحدة سعوية. رابعاً، إذا تقدم مشتري آخر بسعر أعلى من السعر الإبتدائي ومضى على هذا السعر خمس دقائق دون أن يتقدم مزيد آخر بسعر أعلى يرسى عليه المزايا خامساً، من يرسى عليه المزايا يودع باقي مبلغ الصفقة والعمولة المستحقة قبل الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 27 الجاري في حساب العقار الكويتية للمقاصة ولا يحق له استرداد المبلغ الذي دفعه إذا لم يقم بسداد ثمن الصفقة كاملاً في الوقت والتاريخ المشار إليهما.

سادساً، يقتصر حضور المزايا على وسيط البائع ومن يمثل البائع ووسيط المشتري ومن يمثل المشتري المستوفين للشروط الموضحة في هذا الإعلان.

● منى الدغيمى

عمومية الشركة وزعت 15٪ نقداً

القاضي: 1,1 مليار دينار حجم الأصول

التي تديرها «وفرة للاستثمار»



صالح القاضي متحدثاً للصحافيين عقب الجمعية العمومية (معتز غوزال)

البنوك وبعض الشركات التشغيلية تراجع بعض الأسهم غير التشغيلية وأجهد العديد من المصاعب في أداؤها، مبيناً أنه وعلى الرغم من هذه التدايعات، إلا أن الشركة حققت أرباحاً قدرها 3,7 ملايين دينار بواقع 25 فلساً للسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

وذكر أن الشركة تخطط لتوسيع رقعة الأنشطة الاستثمارية والتوسع في خدمة العملاء في السوق المحلي والإقليمي التي تعتمد في إستراتيجيتها على منهج توزيع المخاطر في مختلف الأسواق والأدوات الاستثمارية ومعرفة ورغبات وتطلعات العملاء المستثمرين واقتناص الفرص الاستثمارية الجيدة التي قد تتوافر في مثل هذه الظروف.

وبين أن العام الحالي سيكون فرصة للاستثمار طويل الأجل في أسهم الشركات ذات الدخل التشغيلي وأسهم الشركات لها عقود منتهية وخدمات حقيقية مع التفاؤل الحذر بالمستقبل المنظور لأوضاع المنطقة السياسية والاقتصادية وارتفاع أسعار النفط وتأثيره الإيجابي على دخل دول المنطقة، وحجم السيولة الضخم في السوق النقدي في ظل عدم وجود بدائل استثمارية كبيرة تستوعب هذه السيولة وانخفاض أسعار الفائدة على القروض وهو طبع العائد على الودائع إلى مستويات متدنية للغاية.

وأضاف قائلاً: «كما أن دخول السوق في مرحلة جديدة من التطورات السياسية والاقتصادية واعتماد تنفيذ المشاريع التنموية وإقرار قانون هيئة أسواق المال سيساعد على تعزيز الشفافية والحكمة ويشجع دخول العديد من المستثمرين الجدد إلى السوق والاستحواذ على عد لا بأس به من الشركات المحلية».

الجمعية العمومية

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية للشركة على جميع بنود جدول الأعمال، حيث صادقت على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة، وكذلك الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وأقرت توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 15٪ وترحيل باقي الأرباح إلى حقوق المساهمين.

● احمد مغربي

ترسية مناقصة على «المجموعة المشتركة»

تنفذ كلية الآداب وكلية التربية في مدينة صباح السالم الجامعية - جامعة الكويت، بمبلغ إجمالي قدره 119,9 مليون دينار وبمدة تنفيذ قدرها 42 شهراً، علماً أن حصة الشركة في هذه المناقصة تبلغ 40٪.

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن المجموعة المشتركة للمقاولات أفادت بأن لجنة المناقصات المركزية أرسلت لها كتاباً يفيد بترسية المناقصة رقم كي يو/ كي سي 0800 - 10 - 11 والأخصاء بأعمال